نشرة العمل الإنساني
لبنان
العدد **28**| 1 أيار/مايو – 31 تموز/يوليو 2017

في هذا العدد

صفحة 1 دفعة أولى من اللاجئين تعود إلى سوريا
صفحة 2 مشاورة تبحث مستقبل المساعدات النقدية
صفحة 3 الصندوق الإنساني للبنان يطلق عمليّة التخصيص المنح
صفحة 4 انعدام الجنسية في لبنان
صفحة 5 مستجدّات التمويل
صفحة 6 قصّة حسن

أطفال لاجئون سوريون في البقاع. المصدر: مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة

نقاط رئيسية

- دفعة أولى من اللاجئين تعود إلى سوريا.
- مشاورة حول المساعدات النقدية تجمع الشركاء لمناقشة استدامة الاستجابة النقديّة في لبنان وفعاليّتها.
- الصندوق الإنسانيّ للبنان يخصّص 4 مليون دولار أميركي لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة.
- انعدام الجنسيّة يزيد خطر تهميش الأطفال وضعفهم.
- التمويل الذي استلمته خطة لبنان للاستجابة للأزمة في عام 2017 أقلّ بـ30 في المئة من التمويل المستلم في أيار/مايو 2016.

بالأرقام (منذ 30 حزيران/يونيو 2017 كانون الأول 2016)

1,500,000	العدد التقديري للاجئين
1,001,051	عدد اللاجئين المسجلين
35,000	عدد العائدين
40,807	عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا
277,985	عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
1,500,000	عدد السكان المضيفين المتفعين
4.4 مليون	عدد السكان اللبنانيين

تابعونا عبر تويتر

@OCHALebanon
@UNLazzarini

يمكنكم مسح الرمز أدناه للانتساب الى التوزيع البريدي

يتناول هذا العدد عودة عدة مئات من اللاجئين من بلدة عرسال الكائنة عند حدود لبنان الشماليّة الشرقيّة إلى بلداتهم في سوريا. كما يسلّط الضوء على المشاورة التي دارت خلال شهر تموز/يوليو في بيروت والتي بحثت سبل تحسين استدامة وفعالية برامج المساعدات النقديّة إلى اللاجئين السوريّين في لبنان. ويتطرّق العدد إلى عمليّة التخصيص التي قام بها مؤخّرًا الصندوق الإنسانيّ للبنان التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة من أجل دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتضمّن العدد لمحة عن وضع التمويل في لبنان خلال الفصل الثاني من عام 2017 كما نروي قصة أسرة لاجئة ضعيفة استفادت من المساعدات النقديّة المتعددة الأغراض.

أولى مجموعات اللاجئين تعود إلى سوريا

ظروف العودة الآمنة والكريمة لا تزال غير متاحة ميدانيًا

في سابقة مهمة على صعيد العودة، عادت مجموعتان من اللاجئين إلى سوريا خلال الأسابيع الأخيرة من بلدة عرسال الكائنة عند الحدود الشماليّة الشرقيّة للبنان. وقد غادرت نحو 20 أسرة تقريبًا عرسال في العاشر في حزيران/يونيو في حين غادر 106 أشخاص في 12 تموز/يوليو متوجهّين إلى بلدة عسال الورد الكائنة في القلمون الغربية في سوريا.

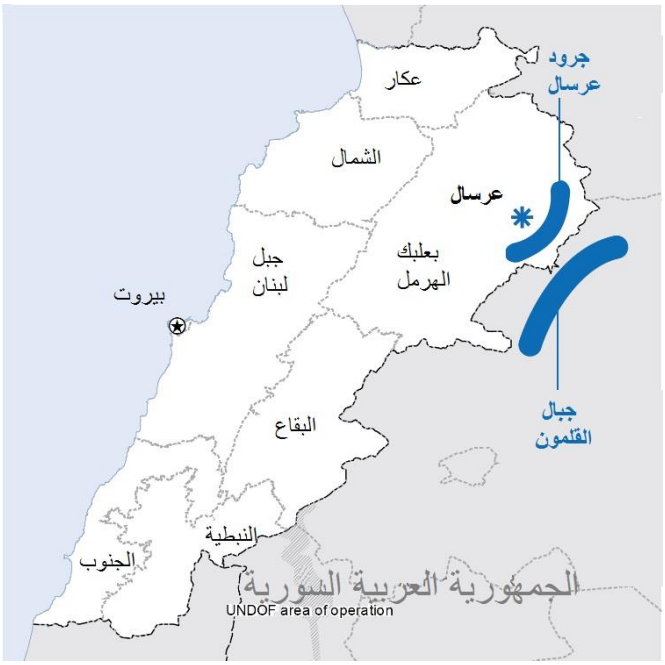

جرت عمليتا العودة في إطار اتفاق أبرمه حزب الله والجيش السوريّ مع فصائل المعارضة في المنطقة وتولّى الجيش اللبنانيّ مواكبة الأسر إلى الحدود. لم تشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاتفاق إلّا أنّ فرق المفوّضية في البقاع حرصت على لقاء أسر المجموعة الثانية قبل مغادرتها وقد أكد لهم اللاجئون أنهم لم يُجبروا على العودة.

على صعيد الجانب السوريّ، أكّد محافظ ريف دمشق في 12 تموز/يوليو أن 105 أشخاص وصلوا إلى عسال الورد. وفي حين

تشير تقارير إلى أنّ الوصول إلى المياه والكهرباء والسلع الأساسيّة ما زال ممكنًا في المنطقة إلّا أنّ الوضع الإنسانيّ بشكل عام وظروف الحماية بالنسبة للعائدين ما زالت غير واضحة. وحتى صدور هذه النشرة، كانت مفوضيّة الأمم المتحدة لا تزال تنتظر الحصول على موافقة السلطات السوريّة على زيارة العائدين لتقييم ظروف العودة واحتياجاتهم الإنسانيّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ بلدة عرسال تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريّين حيث وصل عدد المسجّلين منهم في البلدة إلى أكثر من 40,000 لاجئ. وكانت الغالبيّة العظمى من اللاجئين وصلت إلى عرسال قادمة من منطقتي القصير والقلمون على إثر الاشتباكات التي دارت هناك في عامي 2013 و2014.

لا تمثّل عمليتا العودة إلى عسال الورد بالضرورة أي توجّه واسع النطاق للعودة كما لا تشير إلى أن شروط العودة إلى سوريا أصبحت متاحة.

وكانت عودة اللاجئين قد أثارت جدلاً عامًا كبيرًا في لبنان. وفي حين لم تشارك الحكومة في هذه العملية، اجتمعت لجنة وزاريّة يرأسها رئيس الحكومة سعد الحريري في 12 تموز/يوليو لمناقشة المسألة واتفقت على وضع مسودة سياسة وطنيّة تغطّي أي عمليات عودة محتملة في المستقبل. كما شدّد الرئيس الحريري خلال لقاء جمعه مع اللجنة التوجيهيّة الرفيعة المستوى في 14 تموز/يوليو على أنّ العودة ينبغي أن تتمّ وفقًا للمعايير الدوليّة وبمشاركة وثيقة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أنّ عمليتي العودة إلى عسال الورد تشكّلان سابقة من حيث نطاقهما إلا أنّهما شملتا عددا صغيرا من الأشخاص في أماكن محددة وبالتالي فإنّ العمليتين لا تشكّلان بالضرورة أي توجّه أوسع نطاقًا للعودة ولا يمكن اعتبارهما مؤشرًا إلى أنّ ظروف العودة الآمنة والكريمة أصبحت متوفّرة. وفي حين ترغب الغالبية العظمى من اللاجئين السوريّين في العودة إلى وطنهم واستعادة حياتهم الطبيعية، إلّا أنّ الوضع في سوريا لا يزال متقلبًا ولا يمكن التكهّن بما ستؤول إليه الأمور في ظل تغيّر خطوط النزاع ومستويات العنف المرتفعة في أجزاء متعدّدة من البلاد. وكما أشارت مفوضيّة الأمم المتحدة وجهات أساسيّة أخرى ناشطة في مجال العمل الإنسانيّ، لن يكون من الممكن تنفيذ برامج واسعة النطاق للعودة الطوعيّة بسلامة وكرامة إلا بعد أن تثبت استدامة وقف إطلاق النار والمصالحة أو حلول سياسيّة واستقرار الوضع الإنساني مع مرور الزمن.

مشاورة حول المساعدات النقدية سبل المضي إلى الأمام في لبنان

خبراء واختصاصيّون يناقشون سبل تحسين استدامة المساعدات النقديّة

مشاركون يناقشون مستقبل المساعدات النقديّة خلال جلسة عمل فرعيّة. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة

شهدت بيروت في الرابع من تموز/يوليو مشاورة جمعت أكثر من 70 مشاركًا من منظّمات غير حكوميّة، ووكالات تابعة للأمم المتّحدة والحكومة اللبنانيّة والجهّات المانحة إضافة إلى خبراء أكاديميّين لمناقشة سبل زيادة استدامة المساعدات النقديّة في لبنان وفعاليّتها. استضاف هذا الحدث المنسق المقيم ومنسّق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني وتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إدارة المباحثات مدعومًا من لجنة التنسيق المشتركة بين القطاعات والبنك الدوليّ ووزارة

الشؤون الاجتماعيّة بدأت المشاورة بالنظر الى المقاربات الموجودة في العالم وفي لبنان والتي يمكن البناء عليها من أجل تطوير الرؤية المتعلقة بمقاربة قائمة على شبكة أمان إنسانية لعام 2018 وما بعده. وتناولت الجلسة أمثلة من دول أخرى على غرار اليمن والأردن التي وضعت مقاربات لشبكة أمان طويلة الأمد للمعونة الإنسانيّة مع التشديد على خصوصيّة السياق اللبنانيّ. كما قدّم ممثّلون عن الحكومة لمحة عن البرامج الحكوميّة الحالية والسياسات التي يعملون على وضعها لمعالجة انعدام الأمن الاقتصاديّ المزمن الذي يعاني منه اللبنانيون الضعفاء والتي يشمل أيضًا رؤية خاصّة باللاجئين.

بدأت المشاورة بالنظر الى المقاربات الموجودة في العالم وفي لبنان والتي يمكن البناء عليها من أجل تطوير الرؤية المتعلقة بمقاربة قائمة على شبكة أمان إنسانية لعام 2018 وما بعده. وتناولت الجلسة أمثلة من دول أخرى على غرار اليمن والأردن التي وضعت مقاربات لشبكة أمان طويلة الأمد للمعونة الإنسانيّة مع التشديد على خصوصيّة السياق اللبنانيّ. كما قدّم ممثّلون عن الحكومة لمحة عن البرامج الحكوميّة الحالية والسياسات التي يعملون على وضعها لمعالجة انعدام الأمن الاقتصاديّ المزمن الذي يعاني منه اللبنانيون الضعفاء والتي يشمل أيضًا رؤية خاصّة باللاجئين.

رؤية لعام 2018 وما بعده

ينبغي أن تكون الرؤية المستقبلية في المقام الأوّل مقاربة تتمحور حول الأفراد بغية الحرص على أن تلبّي هذه الاستجابة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا وأن تكون مسؤولة تجاه الأكثر ضعفًا.

وخلال جلسات الفرق المصغرة، تبادل المشاركون الأفكار حول رؤية لمستقبل الاستجابة النقديّة في لبنان. واتفقوا على أن هذه الاستجابة ينبغي أن تكون في المقام الأول مقاربةً تتمحور حول الأفراد بغية الحرص على أن تلبّي هذه الاستجابة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا وأن تكون مسؤولة تجاه الأكثر ضعفًا. وناقش المشاركون كيف أن مقاربة "التخرج" من شأنها أن تضمن الاستقرار للمجتمعات المضيفة وللاجئين. كما ركزّت النقاشات على نماذج التمويل متعدّد السنوات التي ينبغي أن تشمل مانحين في مجال العمل الإنساني كما وفي مجال التنمية إضافة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص. وشدّدت المداخلات على أن عملية وضع مقاربة شبكة أمان للاجئين ينبغي أن تشكّل فرصةً لتعزيز نظام الحماية الاجتماعيّة في لبنان وتعود بالفائدة عليه.

وركّز المشاركون خلال الجلسة الختاميّة على أسئلة وقضايا أساسيّة ينبغي معالجتها على صعيد الاستجابة النقديّة لعام 2018 وما بعده بما في ذلك قضايا الاستدامة، ومواكبة الأنظمة الوطنيّة، والاتساق مع المبادرات الدوليّة الأخرى والمساءلة أمام السكان. أما بالنسبة إلى الخطوات المستقبليّة فسيعمل فريق العمل الإنسانيّ في لبنان على إنشاء منتدى لمعالجة القضايا الأساسيّة التي برزت خلال المشاورة، ووضع رؤية لمستقبل المساعدات النقديّة وإدراج هذه الرؤية في خارطة طريق نقديّة جديدة للبنان.

الصندوق الإنساني للبنان يطلق العمليّة الأولى لتخصيص المنح لعام 2017

عملية التخصيص تمنح الأولويّة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة

تم اختيار 15 مشروعًا تصل قيمتها الإجماليّة إلى 4.1 مليون دولار أميركي ضمن العملية الأولى لتخصيص المنح لعام 2017 الى أطلقها الصندوق الإنسانيّ للبنان. وقام منسّق الشؤون الإنسانية فيليب لازاريني بالتشاور مع المجلس الاستشاريّ للصندوق باختيار المشاريع التي تركّز على دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على إثر عملية فرز دقيقة واختيار قامت بها القطاعات. وتمّ التركيز بشكل خاص على المشاريع التي تسدّ ثغرات أساسيّة في مجال تمويل العمل الإنسانيّ والتي تساعد المجتمعات الضعيفة التي لا تحظى إلّا بوصول محدود إلى الخدمات الأساسيّة أو المشاريع التي تمنع إخلاء اللاجئين أو تساهم في تفاديه.

تمّ إطلاق عمليّة التخصيص في الأول من حزيران/يونيو لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة بما في ذلك المعوّقين وكبار السن والأفراد الذين يعانون من مشاكل في الصحّة العقليّة إضافةً إلى المجموعات المهمّشة. تندرج هذه العملية في إطار مواكبة استراتيجيّة الصندوق الإنسانيّ للبنان الذي تعتبر الإعاقة إحدى مجالات اختصاصه الأساسيّة بغية دعم هذه المجموعة التي لطالما عانت من التهميش ونقص المعونة في لبنان.

تركز عملية التخصيص على دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة بما في ذلك المعوّقين وكبار السن والأفراد الذين يعانون من مشاكل في الصحّة العقليّة إضافةً إلى المجموعات المهمّشة.

قدّمت ثمانية منظمات غير حكوميّة محليّة وخمس منظّمات غير حكوميّة دوليّة إضافة إلى منظّمة تابعة للهلال الأحمر، المشاريع التي تم اختيارها. تغطّي هذه المشاريع قطاعات التعليم، والصحّة، والمسكن، والاستقرار الاجتماعيّ، والنظافة والصرف الصحيّ للجميع والحماية. ومن المفترض أن تنتهي عملية المراجعة التقنيّة والماليّة بحلول نهاية شهر آب/أغسطس 2017 وأن يبدأ العمل بالمشاريع في بداية شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

انعدام الجنسية في لبنان

مؤتمر يعالج وضع سياسة شاملة للحدّ من انعدام الجنسية في لبنان

وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان أيمن شقير وممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يلقيان كلمة افتتاحية خلال المؤتمر. المصدر: رواد الحقوق

نظّمت جمعيّة روّاد الحقوق اللبنانيّة مؤتمراً في 20 تموز/يوليو بعنوان " الخروج من الظل: سياسة شاملة للحد من انعدام الجنسيّة في لبنان" شارك فيه ممثّلون عن الحكومة، وخبراء قانونيون واختصاصيّون محليّون إضافة إلى وكالات تابعة للأمم المتّحدة ومنظّمات غير حكوميّة أخرى. وفي كلمته الافتتاحيّة خلال المؤتمر، شدّد وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان السيد أيمن شقير على ضرورة المعالجة الطارئة لمشكلة انعدام الجنسيّة في لبنان إضافة إلى الفرص المتاحة لحلّ هذه الأزمة وفقًا للمعايير الدوليّة.

تجدر الإشارة الى أن صكوكًا ونصوصًا قانونيّة دوليّة متعدّدة شدّدت على الحق في الجنسية ومن ضمنها اتفاقيتيّ 1954 و1962 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل إضافة إلى عدد من قرارات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة. كما أنّ دولاً عديدة من أنحاء العالم تسعى منذ عام 2003 إلى توحيد جهودها لمعالجة مشكلة انعدام الجنسيّة حتى أن هذا المسعى تجلّى في الغاية التاسعة من الهدف الـ 16 من أهداف التنمية المستدامة والذي تلتزم الدول بموجبه بتوفير هويّة قانونيّة للجميع بما في ذلك تسجيل الولادات بحلول العام 2030.

انعدام الجنسيّة يعرّض اللاجئين السوريّين للخطر

يعتبر انعدام الجنسيّة خطراً محدقًا بالنسبة للاجئين السوريّين، لا سيّما أطفال اللاجئين الذين ولدوا بعد اندلاع الأزمة السوريّة. ووفقًا إلى تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

78 بالمئة من ال 120000 طفل لاجئ سوري الذين ولدوا في لبنان لم تسجّل ولاداتهم لدى السلطات المعنية.

وُلد نحو 120,000 طفل لاجئ سوريّ في لبنان خلال السنوات السبع الأخيرة. وصلت نسبة الولادات غير المسجّلة لدى السلطات المعنيّة (سجل الأجانب) إلى نحو 78 في المئة تقريباً وهناك أكثر من 50,000 طفل دون الخامسة من العمر من دون شهادة ولادة مسجّلة في دائرة النفوس (مكتب التسجيل المحليّ). وتعتبر شهادات الولادة والجنسيّة أساسيّة لحماية حقوق الأفراد بخاصّة وأنّ انعدام الجنسيّة قد يؤدّي إلى تهميش قانونيّ واجتماعيّ-اقتصاديّ وإلى زيادة خطر التعرض للاتجار وتجنيد الأطفال. كما أنّ التسجيل في سجلّ الأجانب ووثائق الجنسيّة ستكون بالغة الأهميّة وأساسيّة بالنسبة لعودة اللاجئين المُحتملة إلى سوريا.

الحكومة ومجتمع العمل الإنسانيّ يوحدّان جهودها لمعالجة انعدام الجنسيّة

هناك عقبات عديدة تعترض عملية تسجيل الولادات والحصول على الجنسيّة السورية بالنسبة إلى اللاجئين ومن ضمنها نقص التوعية، وعدم الإلمام بالإجراءات (التي تختلف بشكل جذري عن الإجراءات المتبعة في سوريا)، والتكاليف الباهظة (لا سيما بالنسبة إلى الأهل الذين لم يسجّلوا أطفالهم في غضون سنة من ولادتهم) إضافة إلى نقص في التسجيل بين الأهالي. وفي هذا السياق تعمل الهيئات الحكوميّة على معالجة هذه المشكلة وتتعاون لهذا الغرض مع البلديّات والسلطات المحليّة. كما تنشط منظّمات غير حكوميّة ووكالات تابعة للأمم المتّحدة من أجل توفير الدعم القانونيّ ورفع مستوى التوعية. إلا أنّ كلّ ذلك ليس كافياً وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد بما في ذلك التعديلات التي يمكن إجراؤها على قوانين الجنسيّة والأحوال الشخصيّة، ورفع منسوب الوعي حول ضرورة اتباع إجراءات التسجيل المناسبة بالنسبة إلى اللاجئين والسلطات المحليّة إضافة إلى التأكّد من وجود سبل سهلة لتمكين اللاجئين من التسجيل ومن ضمنها خفض التكاليف وتخفيف العقبات الإداريّة.

مستجدّات التمويل

تراجع التمويل المستلم في خطة لبنان للاستجابة للأزمة بـ 30 في المئة مقارنة مع منتصف عام 2016

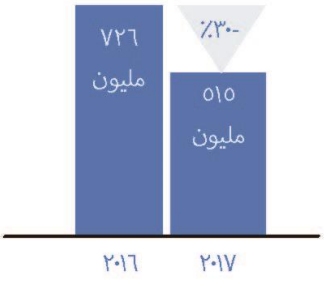

وصل مجموع الموارد التي استلمها شركاء التنفيذ لدعم خطة لبنان للأزمة حتى نهاية حزيران/يونيو 2017 إلى 515.22 مليون دولار أميركيّ أي بتراجع بنسبة 30 في المئة مقارنةً مع التمويل الذي استلمه شركاء الخطة حتى نهاية شهر أيّار/مايو2016 (والذي وصل مجموعه إلى 726 مليون دولار أميركيّ). وبالرغم من أن الموارد الإجماليّة المتعهد بها للبنان في عام 2017 تصل إلى 1.5 مليار دولار أميركيّ (ما يعادل التمويل الإجماليّ الذي تم التعهّد به لعام 2016)، إلّا أن التمويل المخصّص للسنوات المقبلة ما زال منخفضاً إذ تعهّد المانحون حتى الآن بتقديم 371.77 مليون دولار أميركيّ لدعم لبنان لفترة 2018 وما بعد: بالتالي فإن محدودية وضوح الدعم المقدم من المانحين يفرض ضغوطاً بالنسبة إلى التخطيط والبرمجة المتعددة السنوات.

لذلك وعلى الرغم من أن الدعم الإجماليّ الذي تم الالتزام به تجاه لبنان في عام 2017 ما زال مشابهاً لما كان عليه في العام السابق، إلّا أنّ معدل الإنفاق البطيء وعدم الوضوح بالنسبة لعام 2018 وما بعده ما زال يشكّل مصدر قلق. إذ يتمّ تمديد بعض البرامج الحيويّة كل شهر بشهر وهناك حاجة طارئة إلى تمويل متزايد ومستمر لتفادي أي توقّف مأساويّ في الخدمات الأساسيّة والخدمات المنقذة للأرواح في النصف الثاني من العام. وفي سياق تصاعد التوتر الاجتماعي وتزايد ملامح

الإرهاق لدى المجتمعات المضيفة، من الضروري الحفاظ على الاستقرار والمرونة لدى المجتمعات اللبنانية المضيفة بالتوازي مع ضمان عدم انقطاع المساعدات الإنسانية الضرورية.

قصّة حسن

"من دون الـ 175 دولار أميركيّ التي نحصل عليها شهريًا، كنّا لنموت بكل بساطة"

يعيش حسن، 64 عامًا في مخيّم في بلدة قبّ الياس البقاعيّة مع زوجته وولديهما. يعاني حسن من مرض مزمن في القلب يمنعه من القيام بأي مهمّة تطلّب جهدًا جسديًا ما يجعله غير مؤهّل للعمل في القطاعات القليلة المتاحة للاجئين السوريّين ألا وهي الزراعة والبناء وخدمات التنظيف.

"كان الخوف ينتابني أحيانًا عند شراء الخبز لأطفالي من أن أستيقظ وأجد رب عائلة آخر قد سرقه لإطعام أطفاله الجوعى. ولكنّني الآن قادر على النوم وأنا مطمئن إلى أنّي محظوظ لذلك أحاول مساعدة جيراني قدر الإمكان".

- حسن

حسن يروي قصّته. المصدر: منظّمة الإغاثة الدوليّة

من المعروف أن فصل الشتاء في البقاع قاسٍ حيث تنخفض درجات الحرارة تحت الصفر وتعتبر العواصف الثلجيّة شائعة. يؤدي ذلك إلى تردّي الظروف المعيشيّة لأسر اللاجئين الذين يعيشون في مساكن غير لائقة معرضّة لمخاطر الثلوج والفيضانات والسيول خلال فصل الشتاء البارد. تمكّن حسن بفضل المساعدة النقديّة الشهرية التي تقدمها منظّمة الإغاثة الدوليّة (وقيمتها 175 دولار أميركيّ) واليونيسف (45 دولار أميركيّ على شكل دعم للاستعداد للشتاء) من شراء ملابس وبطانيّات وحطب للتدفئة وبالتالي تأمين مسكن دافئ لأسرته. كانت هذه المساعدات حيويّة بالنسبة إلى الأسرة ولا سيما في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى آذار/مارس. وفي هذا السياق، قال حسن: " من دون الـ 175 دولار أميركي التي نحصل عليها شهريًا، كنّا لنموت بكل بساطة".

تجدر الإشارة إلى أن أسرة حماده استفادت طيلة تسعة أشهر من المساعدة النقديّة المتعدّدة الأغراض عبر برنامجين تنفذه منظمة الإغاثة الدولية على مرحلتين بين تموز/يوليو وكانون الأوّل/ديسمبر 2016(المساعدات النقديّة 1) وبين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2017(المساعدات ال نقديّة2). وكانت الدفعة الثانية من المساعدات النقديّة قد استهدفت على نحوٍ خاص اللاجئين الضعفاء الذين حصلوا على الدعم خلال الدفعة الأولى من المساعدة لضمان استمرار المعونة خلال الفترة الأصعب من العام. وكان الصندوق الإنسانيّ للبنان التابع لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانيّة قد موّل كلا البرنامجين.

شدّد حسن على التغيير الكبير الذي ساهمت فيه المساعدات النقديّة بالنسبة إلى أسرته: "كان الخوف ينتابني أحيانًا عندما كنت أشتري الخبز لأطفالي من أن أستيقظ وأجد ربّ عائلة آخر قد سرقه لإطعام أطفاله الجوعى. ولكنّني الآن قادر على النوم مطمئنًا إلى أنّي محظوظ لذلك أحاول مساعدة جيراني قدر الإمكان". لا تزال أسرة حمادة تحصل على المساعدة النقديّة متعددة الأغراض من منظمة الإغاثة الدوليّة بفضل تمويل من وزارة الخارجيّة الأميركية وتأمل الأسرة أن تواصل الاستفادة من الدعم خلال السنوات المقبلة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

منال صروف، sarrouf@un.org ، أو **آن-فرانس وايت**، white5@un.org، أو البريد الإلكتروني: ochalebanon@un.org

النشرات الإنسانية متوفرة على: | www.reliefweb.int | www.unocha.org |